البحث الأول

أثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية

محمود عبد السلام احمد، هدى عبدالحليم مشرف (٢٠٢٠)، **أثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد ٤٧، عدد ١.

الملخص:

تُولى الدولة إهتماماً كبيراً بالتجارة الخارجية وا ٍن كان تنشيط الصادرات يأتى فى المقام الأول فى إطار هذا الإهتمام كسبيل لتقليل العجز فى الميزان التجارى المصرى، والذى زاد من نحو ١١.٥% عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٢.٢% عام ٢٠١٦ فضلاً عن إتساع السوق الموازية للصرف الأجنبى وا ٍنتشار المضاربات على الدولار، مما أدى إلى إصدار البنك المركزى المصرى فى ٣ نوفمبر عام ٢٠١٦قراراً بتحرير أسعار صرف الجنيه المصرى أمام العُملات الأجنبية، وترك قوى السوق للتحكم فى تحديد أسعار التداول يومياً تبعاً لظروف الطلب والعرض، وعلى الرغم من أن تحرير سعر الصرف كان يستهدف خفض العجز فى الميزان التجارى المصرى، وخفض قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات، الا أنه عقب تنفيذ قرار تحرير سعر الصرف لوحظ إرتفاع العجز فى الميزان التجارى المصرى وأن الزيادة التى شهدتها الصادرات المصرية ليست كما كانت متوقعة أو مستهدف لها قبل تحرير سعر الصرف، ويهدف البحث إلى تحليل الوضع الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية وقياس آثر تحرير سعر الصرف على أهم الصادرات والواردات الزراعية المصرية.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن متوسط معدل التغطية للتجارة الخارجية الكلية خلال الفترة من (٢٠٠٧– ٢٠١٨) يبلغ نحو ٣٨.٩%، وأن متوسط معدل التغطية للتجارة الخارجية الزراعية خلال فترة الدراسة يبلغ نحو ٧.٥%، مما يُشير إلي عدم قدرة الدولة علي تغطية وارداتها الكلية او الزراعية من حصيلة الصادرات الكلية أو الزراعية، ووجود فجوة بين الصادرات والواردات المصرية الكلية والزراعية، وبلغ مُعدل التبعية للتجارة الخارجية الكلية نحو ٢٣.٣%، وبلغ حوالي ٢.٣٤% للتجارة الخارجية الزراعية كمتوسط لفترة الدراسة، وبلغت قيمة المرونة الدخلية للطلب علي الواردات نحو ٠.٠١١ مما يعني أن زيادة الدخل القومي بمقدار ١٠% يؤدي إلي زيادة الطلب علي الواردات بمقدار ٠.١١% ويدل إنخفاض هذه القيمة إلي ضعف إستجابة التغير في الكمية المطلوبة من الواردات نتيجة التغير فى الدخل القومي.

ولبيان أثر سعر الصرف علي الصادرات والواردات الكلية والزراعية تم تقسيم فترة الدراسة من (يناير ٢٠١٥– سبتمبر ٢٠١٨) إلي فترتين، تُمثل الفترة الأولي من (يناير ٢٠١٥– اكتوبر ٢٠١٦) الفترة قبل تحرير سعر الصرف، بينما تُمثل الفترة الثانية من (ديسمبر ٢٠١٦– سبتمبر ٢٠١٨) الفترة التالية

لقرار تحرير سعر الصرف، وقد تبين أن تحرير سعر الصرف أدي إلي زيادة قيمة الصادرات الكلية، وا إنخفاض قيمة الواردات الكلية. أيضاً أدى إلى إنخفاض قيمة العجز فى الميزان التجارى في الفترة الثانية بمقدار انخفاض بين متوسط الفترتين يبلغ نحو ٢٠.٤%. كما تبين أن تحرير سعر الصرف أدي إلي زيادة قيمة الصادرات الزراعية،وا إرتفاع قيمة الواردات الزراعية في الفترة الثانية بعد تحرير سعر الصرف. وزيادة قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعي في الفترة الثانية بزيادة طفيفة بين متوسط الفترتين بمقدار يبلغ نحو ٠.٢%.

وبينت نتائج الدراسة بعض الآثار الايجابية لتحرير سعر الصرف على أهم الصادرات الزراعية المصرية والتى تمثلت فى: ارتفاع كميات وقيم صادرات البرتقال والعنب والبطاطس وذلك مقارنة بفترة ما قبل تحرير سعر الصرف، وانخفاض قيمة الواردات من محصول الذرة الصفراء. كما بينت نتائج الدراسة بعض الآثار السلبية لتحرير سعر الصرف على أهم الواردات الزراعية المصرية والتى تمثلت فى: ارتفاع قيمة واردات كلاً من القمح وفول الصويا وذلك مقارنة بالفترة قبل تحرير سعر الصرف. وتوصي الدراسة بالتركيز على السلع الزراعية التى حققت مصر فيها ميزة تنافسية، وترشيد الواردات التي لها مثيل محلى وا إحلال المنتج المحلى محل المستورد.